

باللسان في مقابلة الاحسان وبقي الحد لمحدوده مع المدح
 وقوله المختص بالمحمود زيادة بيان احتراز من الامر العام
 كالوجود والسمع والبصر وقوله كعلمه وشجاعته تمثيله
 للكمال المختص لان العلم لا ينصف به الا النادر والعلم مثل
 به للتقديم والحادث والشجاعة خاصة بالحوادث لانها تحدث
 بالانسان عند اقتحام الشدايد والتحام الصفوف وقد
 تطلق ايضا في حق الله علي الفهر والغلبة واعتراض اخذ
 الثاني حد الحمد بان غير جامع ولا مانع اما الاول فلخروج
 الحمد غير المكرر لان الثناء ماخوذ من تثبت الشيء واذا عظفت
 بعضه علي بعض واما الثاني فلان الثناء يكون في الخير
 والشر والحمد لا يكون الا في الخير **واجيب** عن الاول بان
 الثناء ماخوذ من اثبت بالهمزة لامن تثبت قال الزجاجي في
 باب فعلت وافعلت باختلاف المعني تثبت الرجل اذا عظفته
 واثبت علي رجل خيرا اذا مدحته وعن الثاني بان الثناء
 خاص بالخير بخلاف الثناء بتقديم النون والقصر وما اعترض
 به المعترض من الحديث في قوله لما امر عليه بمجازة الخ فهو
 من المشاكلة اللفظية والشكر لغة فعل يني عن تعظيم
 المنعم بسبب كونه منعا واصطلاحا صرف العبد جميع ما انعم
 الله به عليه من سمع وبصر وغيرهما الي ما خلق واعطاه
 لاجله والمدح لغة هو الثناء باللسان مطلقا اي سوا كاف
 اختياريا ام لا واصطلاحا تخصيص المدح بنوع من الفضائل
 واما قال بالكلام ليشمل حمد الله وقد يقال انه يشمله ولو
 عبى باللسان لان المراد باللسان في الحد مصدر التعيين
 سوا

وهو المشاعر في الصالحات والحوادث
 الله الموقر والحمد لله الذي
 خلقنا من نوره وهدانا لهذا
 السبيل والحمد لله رب العالمين

سوا كان اشارة او عبارة او كتابة وقد فسر بعض الفضلاء
 النطق للمأخوذ في تعريف الانسان بذلك والوصف المعين
 في تعريف الحمد هو التعبير عما يدل علي الاتصاف باي طريق
 كان والمراد بالجميل الامور الحسنة اعم من ان يكون حسنا في حد
 ذاته وهو ظاهرا وبمحسب اعتقاد الحامد او باعتقاد المحمود
 كقولك للذي صفته دنية لكن حسنة في اعتقاد مخاطبك انت
 كناس عظيم ولا يقال اشترط الاختياري في المحمود عليه
 مزج لوصفه تعالي بصفاته الذاتية لا ناقول هو حمد باعتبار
 متعلقها وما نشأ عنه فانه اختياري لكن يبقى الاشكال من
 حيث ان الصفات ليست بافعال وفي حواشي اللساق ان
 المحمود عليه لا يكون الا فعلا الا ان يراد به عرفا والعرف يعد
 جميع ذلك افعالا يقال علمت وحكمت كما يقال اعطيت واكرمت
 كما هو مبسوط في محله واورد علي تعريفه للحمد بان يلزم
 عليه الدور لان المحمود مشتق من الحمد ومعرفة المشتق
 تتوقف علي معرفة المشتق منه فلا يعرف الحمد حتي يعرف
 الحمد والمحمد لا يعرف حتي يعرف المحمود لانه من اجز التعريف
 فتتوقف معرفة كل منهما علي معرفة الاخر **واجيب** بان تتوقف
 معرفة الحمد علي المحمود من جهة التصور وتوقف معرفة
 المحمود علي الحمد من جهة الاشتقاق فلا دور وايضا فان توقف
 قسمان تتوقف تقدم وتوقف معية فالاول كتوقف المسبب
 علي السبب والمعلول علي علته وهذا هو الحال لدوره
 كتوقف معرفة المرفق بالفتح علي معرفة المرفق بالكسر لان
 معرفة المرفق سبب في معرفة المرفق والثاني كتوقف وجود